

أفضل تلك النافذة

كيف عارضت الدول أولاً في
أستاذ المحاكم المتكلمة

لرشاء الباحث لغضى في بيان هذا الجشع العناني الى مدى لا حد له . ففي المحفوظات المصرية الملكية من الحقائق ما يكفي لكتابة فصل أو فصل على هذا النمط . ولكتنا بلغنا نهاية سنة ١٨٧٨ وهذا التاريخ يصلح كغيره من التواريخ لأثرال التاريخ على هذا الباب إلا أن الفارى قد يستغرب لماذا شددنا في الفصول السابقة على « الناحية الادبية » من مبرانية أعمال اسماعيل ، وأصررنا على أنه إذا بدأ الباحث إن طاقة من التفقات التي اقتتها لم يكن لها قيمة بقم لها المائى وزناً خاصاً ، فانها راجحة في ميزان « التواعد الأدبية » ، ثم حمدنا بعد كل ذلك إلى تخصيص صفحة بدصفحة وثماناً فيها صورة يعلب عليها حديث الارتكاب ويثنا أن الحديو أطق عشرات الألوف من الخبيثات على سبيل الرشوة . فهذا التفاض الظاهر يحتاج الى تليل من التضمير

إن المفتاح إلى سر هذه المشكلة هو القول الصريح بأننا لا نحاول أن نجعل من اسماعيل قديماً . لأنه لم يكن كذلك . بل كان ابن بيته ، وكان متصفاً بماوى ، فضائله وفضائل مساويه . فكان يوزع المال على السلطان والصدر الأعظم والباشا وصبي المكتب لأنه كان في حرب مع تركيا ، وكانت هذه وسيلته في إقامة الحرب

سبق لنا أن قلنا أن الجزائر ستون ومخو أربعين من الضباط الاميركيين الذين انضموا في خدمة الحديو بيد انتهاء الحرب الاهلية الاميركية قيل لهم أنهم انما ينتظمون في خدمته للكفاح في سبيل استقلال مصر . وقد كانت الدعوة الى انضمام سيوفهم في سبيل الدفاع عن الحرية ، هي المناطيس الذي جذب هؤلاء الحارين القدماء الى الشرق بعد تسميهم من الحرب الاهلية . وكان الاحتيار قد وقع عليهم لأن اسماعيل أدرك أنه اذا اختار اوروبيين ، فكانه منح أوروبا رهنأ اول على استقلال بلادهم . قيل أنه كان قد أعد ممداته ليعين تحديده لتركيا اتناء الاحتفال بافتتاح ترعة السويس . وكان قد اتفق مع الملك فكتور عثمانوئيل على ان تهم تركيا من ملك إيطاليا

إنها إذا تدخلت في إعلان استقلال مصر فيش يدمونت وأسطولها مهاجمان بعض البلدان الثمانية
الذاتية . وترأى الى سمع نبليون الثالث هذا البأ فعارض اشد معارضة . فخطر اسماعيل ان
يشغلي عن خطته ما تبين مقاومة فرنسا . فابله أوربا على اسماعيل ان يعارب تركيا حمداً عن
الاتجاه الى حرب يقوم فيها المال مقام المدفع

ولا يمكن إقامة الدليل على اقوال قاطعة كهذه اذ ليس ثمة كتاب ازرق في صفحاته سايقودها
ولسكنها قائمة على تأكيدات صادرة من مقام عال لا يمكن ان تقبس اقواله . ولكن كل شيء
يؤيد دقة الحقائق الاساسية التي استخلص منها . فتدوح اسماعيل الى تحرير مصر عما لا يتطرق
كريب اليه . بل ان اتبعه سياسته كلها يؤيد ذلك . وليس ثمة باعث على الشك في قول الكولونيل
شايف لوتج . وقد كانت خيرة الحديو بالمشع الثاني ، مما أثبت له قدرته على اخذ الاستقلال باليف
اذا سمح له أن يتحدى السلطان . وكذلك تستطيع أن فهم وجهة نظره . وهي كما يلي :

« أن أوربا تأبى عليّ بإعلان استقلال مصر ومحاربة تركيا اذا اقتضى الأمر في سبيل
الحصول عليه . وإذن فلا فائدة لإصلاح القضاء والاستقلال الذاتي بالسلح الوحيد الذي
يتاح لي . اني سأشتري ضمايرهم . ان هذه الناية جديرة بهذا البذل »

ولكن الراجح ان التاريخ الذي ذكر لهاجته تركيا كان خاطئاً . فهو لا يتفق مع انتظام
الضباط الاميركيين في خدمته . فتواريخ في عقود خدمتهم اما سابقة قليلاً لتاريخ تسامح التهمة
وأما بيده . ثم أنه لا يتفق مع الحقائق التي بسطها نوبار باشا في الرسالة التالية التي كتبها من
باريس في ١٢ مايو سنة ١٨٧٠ . —

« في الحفلة الساحرة التي أقامها السفير الإسباني قال لي لورد ليونز أن لورد كلارندون كان
قد علم من نواح مختلفة ما أوسى به الحديو في أميركا من السلح وأنه أمره (لورد ليونز) بأن يحدثني
في الموضوع ويحذرنى من أن الطريق التي يسلكها سموه طريق وعر ولا يفضي الى شيء طيب
« ودعيت الى زيارة لورد ليونز في اليوم التالي فذهبت فأعاد علي ما كان قد قاله وأضاف
اليه أن ستانن (القنصل الجبرال البريطاني في القاهرة) قد تلقى أوامر بأن يقابل الحديو .
فقلت أنني لا أعلم شيئاً مما يزعم من أمر شراء الأسلحة . فأجاب لورد ليونز بأنه يعلم كل العلم
أنني غير مطلع على ذلك ، ولكن ما وصله من الحقائق صريح وقاطع ولا سبيل إلى الشك فيه .
ثم قال أنه اذا لم تحمل المسألة فقد تسفر عن نتائج وعقد جديدة لا ترغب فيها أوربا . وقال أنه
من الطبيعي أن الحديو يرغب في أن يكون مستقلاً ، ولكن لما كان سموه ذكياً وحكماً فإنه يدرك
ان هذا التسلح يثير رية الباب العالي ويخاوف الدول^(١) »

وفي مذكرة مؤرخة في ١٠ مايو سنة ١٨٧٠ بحث بها ثوبار إلى القاهرة ولكنها من من إبلاء فردينان ديلبس نقرأ ما يلي :
« قابلت الآن دوق ده جرايوت
فسألني هل أعلم ما يفعله الخديو الآن .
فقلت لا . فيسألني إن حكومة الامبراطور

وزراء فرنسا ثوبار : -

« فل لسعود باسمي ، كصديق ، ان هذه الاسلحة تثير القلق ، وان الحكومة ولا سيما الامبراطور لا ترغب في عقد عقد ، وان هذه الاسلحة بدلاً من ان تبرز مكانة الخديو توهنها » (٢)

تلقت معلومات عن

مساعدة عقدها الخديو مع الولايات المتحدة وربط فيها سموه باستخدام نحو خمسين ضابطاً اميركياً ، ووصى بسفن حربية ومواد حربية وطريدات وأنه عزم على ان يرفع علم الثورة على السلطان . قال الوزير : انك تهم الحالة . فان فرنسا على الرغم من صداقتها لخديو مصر ، لا ينسأ ان تؤيد هذه الخطة ، وستضطر

لوعود الكاتب الى

كتابة رسالة في ادب النفس لكان يلوم اسماعيل لانه عمد الى السلاح الوحيد لتتاح له عندما وقعت اوربا هذا الموقف . فقد كان لا بد له من ان يلين لهذا الضغط السياسي لكنه حين امرأ من السماء ووفراً كماماً من المذهب بما فعل . فثبت مصر من عماله فائدة عظيمة ، وان كان قصر النظر على الناحية الادبية من عمله لا يعترف بها . فلو سمح له بان يحارب ،

في أواخر مارس ١٩٣٧ يخرج رئيس تحرير « المتطف » ترجمة لكتاب بيير كرايس القاضي الاميركي في الحكم المخلطة سابقاً وهو الكتاب الذي وضعه في الخديو « اسماعيل » وردة فيه ما وجه الى اسمه من تهم وفري ، مستنداً الى احوال المؤرخين والساسة ، مغللاً الارقام والمبدائل ، مبتدأ على وثائق رسمية لم تنشر محفوظة في قسم المحفوظات بمصرى عابدين . وقد استأذن للترجم مؤلف الكتاب وناشره في نقله الى العربية فجاز منهم بالترجمة الرسمية . وهذا المقال الجليل الاكبر من أحد القصور

وأحرز الظفر في تلك الحرب ، وكانت النفقة اعظم جداً من الاموان التي فرقتها ابراهام بك على رجال لم يتوهم بماله بل كانوا جزءاً من اداة حكومية فاسدة
واذا كانت مصر اليوم من اكثر الامم

ان تعجز الى انكفرا وبقية اوربا . فاذا وقع ما يخشى فان اميركا بعيدة ، والحجارة لا تقع على مصر ولا على الترجمة بل على الخديو» (١)
وفي كتاب آخر مؤرخ في ١٨ مايو سنة ١٨٧٠ نجد ما قاله اميل اوليفيه رئيس

(٢١) محفوظات عابدين : وثائق الإصلاح القنصاني

رغاه ، قائماً مديئة في ذلك لبطورية كرومر ، ولقد نظر السخيل ، اني لن احاول هان ان
اسوغ التأكيد الاول بل اسوقه على انه قول نهض عليه الدليل . أما الماسن الاساسي في
القول الثاني فهو الاستمرار الذي تمتع به مصر نتيجة للإصلاح القضائي الذي بذل ابراهام في
سيده جهداً عظيماً ، شجعاً جثع الوزراء في الاسانة بينما كان توبار في العواصم الاخرى يحاول
اقناع رجال السياسة المجرئين

ولا بد من كلمة في طبيعة هذا الإصلاح القضائي . انه وئيد ما توصف به مصر في القانون
الدولي من انها دولة تمتع الدول الاجتبية فيها بانتيازات خاصة . وهذا يعني ان الاجانب فيها
لا يحاكمون بمقتضى القانون المصري فتانونها يشمل المصريين لا الارض المصرية . فالانكليزي
كان قبل هذا الإصلاح ، اذا باع بضاعة لبرتغالي فيها ، او الاسباني اذا باع بضاعة لهندي ، لا يقم
احدهما قضية في محكمة صرية استمداراً للحكم يؤيد حقه في استيفاء ماله ، بل كان على الاول
ان يقمها في التصلية البرتغالية فيرضى بتفسير التصل لثقانون البرتغالي ، والثاني في التصلية
الهنودية فيقبل تهير التصل للقانون الهولندي ، وقد لا يفوز باكثر من ذلك

وكل هذا كان من شأنه ان يث الاضطراب في المعاملات التجارية ويحول دون ورود رؤوس
الاموال الاجتبية لاستغلالها في البلاد . فالاصلاح القضائي الذي كلف اسماعيل في سيده كفاح
منشبهت شصيرة ، نص على انشاء قضاء مختلط او دولي وعلى اصدار قانون يتناسق يطبق
في البلاد كأنه دولة داخل دولته . وقد شخص لورد كرومر في احدى رسائله اختصاص هذه
المحاكم قال :

« ان فصل في القضاة المدنية والتجارية والنزاعات الناشئة من تملك الارض ، بين الاوربيين
(يريد الاجانب) والمصريين او بين الاوربيين (يريد الاجانب) من جنسيات مختلفة او بين
الاوربيين (يريد الاجانب) والحكومة المصرية » ^(١)

لما بدأ احتلال إنجلترا مصر كان قد انقضى ست سنون على انشاء المحاكم المختلطة . وكان
من اثرها بث روح الاستمرار والضمان في الاعمال حتى أصبحت مصر لا تحتاج الا الى استقامة
السر اذئذ باربع — كما كان يعرف لورد كرومر حينئذ — وصدق قصده وبارع خياله ، لكي
تقام خزنتها على اساس سليم . ولولا ذلك السيد (بره تفصل) العظيم لضاعت النار الطيبة التي
جنت من الإصلاح القضائي ، ولكن لولا انشاء المحاكم المختلطة وما نبته من روح الثقة ، لانهار
الى الارض الهيكل الذي اقامته انكلترا بسعيها الصادق

ثم هناك عنصر آخر لا يجب الاغضاء عنه عند ما يلام اسماعيل على افاقه . يبلغ ٢٨٩٤٢١

جنباً على الأقل ، لتوزع من تركيا بالأصلاح القضائي والاستقلال الذاتي . وهو ما لم يرد في القول
المأثور « خير للناس يسكنون يوماً من الزجاج ان لا يفتدوا حجارة » . والأورد ملغرا اندي وصف
الحديو بقوله انه « غشاش اصبل » يفيم لنا الدليل على صحة هذا لقول المأثور . فهو يقول في
كتابه « المحبرة في مصر » : « ولا يمكن ان تصور تصورياً صادقاً مبلغ السداد الذي كان الوكلاء
الدبلوماسيون الاجانب — ولا سيما في عهد اسماعيل — يمدون اليه في استعمال ثوذم ليشرعوا
من مصر المسكنة الضعيفة مالاً توفية لا وضح للمطالب

« لم يكن الغرض الاساسي من التوزع بامتياز ما في تلك الايام استغلال ذلك الامتياز استغلالاً
نافعاً ، بل اختراع سبب لاهاله ثم مطالبة الحكومة بتعويض . وعلاوة على ذلك كانت كل خسارة
تصيب اي اجني ، او اي ضرر يلحق به حتى ولو كان ناشئاً عن حادث هو المسؤول عنه ،
فرصة تضمن للمطالبة بتعويض . فاذا سرق ماله وقع اللوم على الحكومة لانها لم تقم الحراس الاكفاء .
وإذا جنح زورقه الى الشاطئ ، لام الحكومة لانها لم تحفظ ثمر الثمر مما تراكم فيه . ويقال ان
اسماعيل قال لاحد حشميه في خلال مقابلة مع احد الاجانب : اقل تلك النافذة لانه اذا اصيب
هذا الكرم بزكام كلفني ذلك ١٠ آلاف جنيه ، وليس في هذا القول اي مبالغة

ه فلما اثبتت المحاكم المختلطة ، كانت المبالغ المطلوبة من الحكومة تعدل ٤٠ مليون جنيه .
اما ما تمثله هذه المبالغ من الضرر الذي لحق بالمطالين بها ، فيمكن ان يبين من ان احدهم كان
بطالب يبلغ ٣٠ مليون فرنك فحكمت له المحاكم المختلطة بالف جنيه ^(١)

ان العبرة التي تستخلص من هذه الفقرة المنتسبة واضحة . فاسماعيل كان وافقاً وظهره
الى الحداد . وقد كانت بعض الوزارات الاوربية تؤيد هؤلاء البترين ونحرضهم على ابرز المال
من الحديو . وهذا قول فيه معنى التحدي ، ولكنه يستتج من كلات الورد ملغرا التي تقدمت .
ان الدول لم تأذن لاسماعيل في محاربة تركيا لكي يتزع منها بغيره الاصلاح القضائي
والاستقلال الذاتي . فكان عليه ان يختار ، فإما ان يدفع مبلغ ٣٠ مليون فرنك توفية لطلب قدرته
المحاكم المختلطة بالف جنيه واما ان يشتري الخلاص من هذه الحالة باشباع جميع الموظفين السبانين .
فهل من الاضاف ان يلام على سعيه الى حماية نفسه بوسائل مخالفة للتعاليم الادبية حالة ان
قوله المحافظة على اساليب الضغط الدبلوماسي الاوربي يعني امتحاراً قومياً . اذا كان ذلك من
الانصاف فليل اللاتيني السائر « *Salus populi suprema lex* » اي « سلامة الشعب هي
القانون الاعلى » خطأ في خطأ

أما أوروبا فالت في التحلي عن امتيازاتها ولم تقف من الاصلاح القضائي موقف عطف

(١) كتاب الورد ملغرا « انكرا في مصر » : الصفحة ٤٤

ورضى . إلا أن معالجة الكترا للموضوع كان ١٢ بشرتها . وقد استغرق سعي نوبار شهوراً تحولت الى سنين قلها فاز من الوزارات الاوربية بالموافقة على انشاء المحاكم المختصة . وظلت مراسلاتها في انشائها بعد موافقة الدول الاخرى ونا أمرت عن رضاها كانت المحاكم قد بدأت عملها فعلا . ان قصة المساعي التي بذلها نوبار من أقصى أوروبا الى أقطابها فصل خضير في ملك اسماعيل كانت انقاهرة قد انبثت في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٧ ان وزارة الخارجية البريطانية «تتصرف بضرورة الاصلاح القضائي وتكره مساوىء النظام القائم وتعدت ببدل معونها مع الدول على شريطة تعهد الحكومة المصرية بموافقة الدول»^(١) . وفي ٨ نوفمبر ١٨٦٧ جاء من ألمانيا أن ألمانيا وافقت على مبدأ الاصلاح القضائي على شريطة حل مشكلة الضمانات التي تمنح للجانب حلاً يثبت على الرضى وعلى شريطة تدير فترة الانتقال وانشاء مدرسة للحقوق لتدريب قضاة المستقبل . ولكن الامور لم تسر هذا السير الحسن في فرنسا فكتب نوبار الى القاهرة في ٥ مارس سنة ١٨٦٩ ما يلي :

«أشار علي الجنرال فلوري بأني اذا كنت أرغب في الوصول بالمفاوضات الى نتيجة سريعة تبت على الرضاء فعلى أن اطلب مقابلة الامبراطورة وأن أقول لها أن مولاي الجنيل قد أمرني بأن أنبثه حل جلالها توي زيارة مصر لحضور الاحتفال بفتح ترعة السويس لأنه اذا كانت توي ذلك فهو يرغب في اعداد الاحتفاء بها احتفاء يليق بمقام امبراطورة عظيمة وثقانة . وقد قال الجنرال ان هذا العمل يثبت على اضطباطها ، وانها هي المسيطرة على لافاليت (المركيز ده لافاليت كان وزير الخارجية حينئذ : المؤلف) وأنه اذا لم تقبل فقد تطول المفاوضات

» أما لورد ليونز الذي قابلته بعد ظهر اليوم فقال لي أن المركز ده لافاليت لا يوافق على الاتهاد وليكنه غير مستعمل لأن مشكلة البلجيك تستغرق معظم وقته . وأني لتردد في التعهد الى الامبراطورة على نحو ما أشار الجنرال فلوري من دون أن ألتقي تلميحات أولاً من سموكم^(٢) . ان حرق البخور على مذبح زهو امرأة ، يلقي ضوءاً على ناحية من خلق اسماعيل . فقد زعم انه اذق عشرات الالوف من الجبهات في الاحتفاء باصحاب التيجان اللين حضروا حفلة افتتاح الترعة . والراجع ان هذا الزعم صحيح . ولكن كتاب نوبار المؤرخ في ٥ مارس ١٨٦٩ يدل على ان ذلك الاطلاق لم يكن جزافاً وان الابهة التي قابلهم بها كانت اسلوباً من اساليب حكمة في سبيل الاصلاح القضائي وعلى كل حال يظهر ان الامبراطورة اعجبت باطراء نوبار عندما اذنت له في مقابلتها . فسارت

الامور على ما يرام وفي ٢٤ مارس سنة ١٨٦٩ أرسلت البرقية التالية الى القاهرة : —
«عندي من الوزارة ما يثبت لي ان قبول الحكومة الفرنسية اصح مؤكداً . فلي ان اهني سموكم . ولا ريب في ان وفاة مدام لافاليت قد يؤخر صدور البيان الرسمي بضمعة أيام»^(٣)

(١) محادثات صابدين : ملف الاصلاح القضائي ١٨٦٧ (٣٠٢) محفظات صابدين : ملف الاصلاح القضائي ١٨٦٩

وإذا كان نوبار يذل مساعيه في أوروبا، واجع اسماعيل محفوظاته فلاحظ ان احداً لم يفتح
الولايات المتحدة الاميركية في الموضوع فكتب الى نوبار ما يلي :

«عزيزي نوبار : في موضوع الاصلاح القضائي ، يا فتاح الولايات المتحدة بعد . فيجدر بنا
ان نقل ذلك الآن»^(١)

وكذلك كان . والظاهر ان وشطن كانت قد تلقت اثناء رسمية عما يدور في هذا الصدد .
ويقول القاضي يرتن : ولكن من سخرية القدر ان اول تبا اتصل بحكومة وشطن عن مشروع
الاصلاح ، كان مفرغاً في قالب نداء الى الولايات المتحدة لتستعمل قوتها لمنع تحقيقه . وكان
هذا النداء باسم امير احدى بانها اليوم ، عيد المحاكم المختلطة ومقدم رجال القانون في مصر . ففي
رسالة مؤرخة في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٦٢ وموجهة الى وزير خارجية اميركا عبرت حكومة اليونان
عن رأيها بأنه يبدو لها ان تدبلاً خطيراً كهذا ولا سيما لأنه ليس شجيع حقوق الأجانب تقريباً
في مصر ، يُعد شيئاً لا وانه وان الجهل والتصب والتفاسد المتأصلة في العناصر الوطنية تحول
دور دعوتها لممارسة أعلى وظائف القضاء»^(٢)

ان المارضة الناشئة عن وقوف حكومة اليونان هذا الموقف وضعت عراقيل كثيرة في
طريق نوبار . ولكنه كان قادراً على التهورض بالنجدة الملقاة عليه . فقد كان متصفاً بالتفاؤل وحسن
الحيلة والصراحة ، فلم يقطن من طرق أبواب الوزارات في أوروبا . ولكن روسيا القيصرية لم تكن
جزءاً من أوروبا حيثكثر أكثر من روسيا السوفيت الآن . وكان نظرها الى الواجب يختلف عن نظر
لندن . فانهب كان في نظرها متفاحاً من مفايح التعقل . واذا كان لا بد من الاعتماد على
مساعي ابراهام في مفاوضاتها . فأرسلت اليه برقية في ١٣ يناير سنة ١٨٧٣ وكان لا يزال في
الاستانة فاذا البرقية تطوي على ما يلي :

«يجدر بك ان تأخذ مبلغ ٨ آلاف جنيه في سندات (الفضليد) وضعها في ظرف واكتب
عليه عنوان الجنرال إيجنايف . ثم اجتمع بالشمع الأحمر ولكن لا تستعمل حتمك . ثم سلمه الطرف
وقل له انك تلقيت هذا الطرف بالسنة الخاصة التي جاءت لتتقل جهاز ابنتي . فاذا سألت عما فيه
قل انك لا تعلم . واجتنب ان يفتح الطرف أمامك حتى يظن انك لا تعلم شيئاً عما فيه»^(٣)

كانت روسيا في تلك الايام بصير الروم الارثوذكس من السحيين . وكانت ذا سلطان عظيم
في الاستانة . وكانت تطمح الى مدّ لطاق امبراطوريتها الى اليوسفود . وكان سفيرها من أعظم
السفراء الموفدين الى الباب العالي مقاماً ونفوذاً . فلو طارض في الاصلاح القضائي لتعذر على اسماعيل
تحقيق ما يصبو اليه . وقد كان الجنرال إيجنايف سفير القبرص ولذلك كانت خطة اسماعيل تطوي

(١) اشترك اميركا في المحاكم المختلطة تاليف جنير يرتن القاضي بطحاكم المختلطة بالامكندرية ص ٧٣

(٢) سفودات عابدين : تاليف ابراهام : سنة ١٨٧٣

على كسب عطف هذا السفير . فأقبل إبراهيم على عمده بما عرف به من الدقة والنظام . وفي يوم ١٥ يناير إنبا اسمايل مانه سعالج مسألة انظر وفقاً لتعليقاته ثم بسأله للجنرال إيجناتيف .^(١)
 ألا ان سبر الامور كان بطيئاً . ولم يستطع « مراقب » الحديوي ان يولي « مولاد » باي تقدم نحو المرض الا في ١١ فبراير . قال في رسالته :

« قال لي « الكير » كماوا انه اذا شئنا ان تعي مسألة الاصلاح القضائي فلينا ان نعطيه المان الذي وعد به ، لان التدبير قد تم تقريباً بفضل إيجناتيف الذي يطلب عشرين الفاً من الخييات . فنقلت له : اني وعدتك حقيقة مبلغ من المال ولكنني فعلت ذلك على شرطين اولهما : ان تبيي بكتاب من إيجناتيف بان روسيا توافق على جميع الشروط . وثانيها : ان تكفي المسألة في خلال شهرين . فذهب كمااراثم طاد وهو يقول ثق بي عندما أقول لك ان إيجناتيف قد بذل جهده . ولكن المسألة لم تنته بعد . وقد تطول اذا لم يسلم المبلغ الذي وعد به »^(٢)

وتلقى إبراهيم رداً من القاهرة في اليوم نفسه ومؤداه انه قد خوله دفع مبلغ ٨ آلاف جنيه وان الباقي وهو ١٢ الف جنيه يرسل عندما يسلم إيجناتيف كتاباً ينص على ان حكومتها خولته حق الموافقة على الاصلاح القضائي . فكتبت رداً إبراهيم على هذا مؤرخاً في ١٣ فبراير وقد اكّد فيه انه ستم إيجناتيف مبلغ ٨ آلاف جنيه على اساس القواعد التي وضعها الحديوي فلما كان اول مارس حمل كماارا يشدد على إبراهيم بوجوب دفع الباقي من المبلغ وهو ١٢ الف جنيه للسفير وأثناءه بأن الرسالة الخطيرة التي تنص على الموافقة تسلم في ذلك الما . وقد سلمت فلماً ولكنها كانت كما يسفها الحامون « منبهة وطامة وغير محدودة » . فلما أبلت محتوياتها الى الحديوي بالبرق أبرق سموه الى إبراهيم بتاريخ ٣ مارس :

« لا معنى لهذا الكتاب . ومن بواعث الأسف ان يكون قد تسلم مبلغ ١٢ الف جنيه لانه لن يبطينا كتاباً آخر الا لقاء مبلغ آخر من المال »^(٣)

وقد كان إبراهيم عارفاً بمدخل هذه المسائل ومخارجها فلم يندفع فأبرق الى مولاد بذلك وقد طال الاخذ والرد بين إبراهيم ووكيل السفير الروسي حتى منتصف شهر مارس اذ فاز إبراهيم بكتاب من السفير وأن بالمرض فأبرق الى الحديوي :

« مولاي الحليل . دفعت مبلغ ١٢ الف جنيه لإيجناتيف فكان شديد الاغباط »
 ان سرد هذا القصة الالية من قصص الجشع الروسي بين كيف تقلب الحديوي على احدى العقيات التي هدوت مشروع الاصلاح القضائي بالحيلوط . وقد كان هناك عقيات اخرى ولكن نوبار تخطاها بمنطق السياسي الحنك ولباقة الدبلوماسي البارح